مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي، م ٢٧، ع ١، ص ص ٣-٤٩ (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)

المقاصد الشرعية
وأثرها في فقه المعاملات المالية

رياض منصور الخليفي

مكتب الاستشارات الشرعية - الكويت

المستخلص : يهدف البحث إلى الوقوف على علاقة المقاصد الشرعية بفقه المعاملات المالية وذلك من خلال بيان حقيقة المقاصد الشرعية ثم بيان جملة من التطبيقات الفقهية للمقاصد عند الفقهاء، إلى جانب إبراز عدد من المقاصد الشرعية التي رعاها الشارع الحكيم في باب المعاملات المالية.

يُستخلص من البحث عدة نتائج أهمها:

- لا زالت الحاجة قائمة للتجديد في مجال فقه المقاصد الشرعية وفقه المعاملات المالية.
- ضرورة تقديم إسهامات متخصصة ومتقدمة في مجال البحث في العلاقة بين المقاصد الشرعية وفقه المعاملات المالية .
- اعتبرت الشريعة الإسلامية عددًا من المقاصد العامة، في تشريع المعاملات المالية خاصة والنظام الاقتصادي عامة .
- التقاء جميع المقاصد في تحقيق القاعدة العامة في الشريعة وهي "جلب المصالح وتكميلها وتكثيرها ودرء المفاسد وتقليلها".
- الأثر البالغ للمقاصد الشرعية في ترشيد وتوجيه الفتاوى الشرعية لاسيما في مجال الحكم على مستجدات المعاملات المالية .